



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الثلاثاء 12 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3.....الافتتاحية
- 3.....مياه: مؤسسة "سيال" تطلق خدمة "وكالتي" لرقمنة خدماتها مع الزبائن (واج)
- 3.....التوقيع على اتفاقية اطار بين قطاعي السياحة والشباب والرياضة (واج)
- 4.....الكهرباء انطلاقا من طاقات متجددة: تطوير الشبكة و إضفاء مرونة على تسييرها (واج)
- 5.....إنشاء شبكة وطنية للتنبؤ بوقوع الفيضانات (واج)
- 6.....قانون النشاطات الفضائية: أساس للبرنامج الفضائي للجزائر بين 2020-2040 (واج)
- 7.....جامعة قالمة: إنشاء حاضنة لمشاريع التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2019(واج)
- 7.....مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية:
- 7.....انشاء سلطة الامان و الامن النوويين سيسمح بتعزيز الرقابة (واج)
- 9..«منطقة مهددة بالفيضانات.. وحماية المدن قبل 5 ساعات من غرقها»(النهار أونلاين)
- 10.....محجوب بدة:
- 10.....300قانون أسس للدولة الحديثة في 20 سنة (الوسط)
- 10.....زيارة وزير الصناعة والمناجم إلى البويرة
- 10.....إطلاق مشروع مصنع لإنتاج المواد الصيدلانية (المساء)
- 11.....بنوك /مالية/تأمينات
- 11.....تعاون وشراكة
- 11.....تجارة
- 11.....تراجع محسوس في العجز التجاري خلال العام 2018 (واج)
- 15.....يقظة إعلامية

الافتتاحية

مياه: مؤسسة "سيال" تطلق خدمة "وكالتي" لرقمنة خدماتها مع الزبائن (واج)

اطلقت شركة المياه والتطهير الجزائر "سيال" يوم الاثنين وكالة عبر الأنترنت تحمل اسم "وكالتي" تسمح برقمنة خدماتها لفائدة زبائنها بولايتي الجزائر و تيبازة.

و تم اطلاق هذه الوكالة بحضور وزير الموارد المائية السيد حسين نسيب على هامش الدورة 15 للصالون الدولي للتجهيزات و التكنولوجيات و خدمات الماء و البيئة .

و حسب توضيحات مدير قسم خدمات الزبائن بمؤسسة سيال السيد سفيان عزيزي على هامش تقديم هذه الوكالة الرقمية فان هذه الخدمة الجديدة عبر الأنترنت تعتبر "كمرحلة جديدة لتطوير علاقة المؤسسة مع زبائنها ما يمكنهم الاستفادة مجانا من خدمات "سيال" بنفس الخدمات المقدمة على مستوى وكالات المؤسسة و مراكز الاتصال التابعة لها.

و اضاف ذات المسؤول يقول ان "وكالتي" يمكن الولوج اليها عبر موقع الانترنت <https://wakalati.seaal.dz> حيث يتيح القيام بالعديد من العمليات مثل دفع فواتير الاستهلاك و تقديم الشكاوي و التبليغ في حالة الاخطاء عند الفوتورة عن بعد بدون عناء التنقل.

و في حالة الغياب عند مرور عون سيال بإمكان الزبون لاحقا القيام بنفسه بأخذ البيانات الخاصة بالاستهلاك و ارسالها الى المؤسسة عن طريق الانترنت.

و تسمح هذه الخدمة ايضا بنسخ الفاتورة عبر الانترنت و الدفع دون التنقل الى مقر الوكالة التجارية وهذا بفضل استعمال بطاقة الخدمات البنكية او "الذهبية".

و بإمكان الزبون ايضا -حسب ذات المسؤول- الحصول على كشف الفواتير المسددة و غير المسددة لعدة فترات و طلب فاتورة مكتوبة في نسختها العادية او عبر طريقة "البراي" الخاصة بالمكفوفين.

و تقدم الوكالة ايضا معلومات للزبائن حول معدل الاستهلاك و اقتراحات لترشيد الاستهلاك من اجل الحفاظ على هذا المورد الحيوي و الاقتصاد في المال .

التوقيع على اتفاقية اطارين قطاعي السياحة والشباب والرياضة (واج)

تم يوم الاثنين بالجزائر العاصمة التوقيع على اتفاقية اطارين وزارتي السياحة والصناعة التقليدية والشباب والرياضة تقضي بترقية النشاط السياحي وتوجيهه لفائدة الشباب من خلال استفادته من المرافق السياحية لدعم السياحة الرياضية واحتضان التظاهرات الرياضية .

كما تعد هذه الاتفاقية التي أشرف على توقيعها وزير السياحة والصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود والشباب والرياضة محمد خطاب "خطوة جديدة في اطار تنفيذ برنامج عمل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة فيما يتعلق بالتكفل باحتياجات وطلبات الشباب في مجالات الرياضة والترفيه والسياحة ."

وفي هذا الاطار أكد السيد بن مسعود في كلمة له أن هذه "الاتفاقية تأتي تنويجا للعمل والتشاور الدائم بين القطاعين من اجل دعم السياحة وترقية النشاط الترفيهي لفائدة الشباب ."

كما تندرج --يضيف الوزير-- في اطار "المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2030 الذي يشكل الاطار المرجعي للاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية من خلال دعم الشراكة مع كل الفاعلين في الميدان ."

ومن جهة اخرى ذكر الوزير بان القطاعين سيعملان في اطار الشراكة "للتعريف بالعرض السياحي وترقيته في اوساط الشباب باستخدام كل انواع الدعائم الاعلامية مع تفعيل واثمين نشاطات الجمعيات المرتبطة بالسياحة والصناعة التقليدية والشباب والرياضة".

كما سيتم بين الجانبين أيضا --يضيف السيد بن مسعود-- "بعث برامج تكوينية وفق الاحتياجات القطاعية مع التكفل بالجانب السياحي والشبابي والرياضي ضمن المقررات البيداغوجية في معاهد التكوين تحت الوصاية وتفعيل نشاط مخيمات الشباب وتركيب القرى الترفيهية خلال العطل والمواسم السياحية ومرافقتها بأعمال مشتركة للمنتجات الحرفية".

ركز الوزير على ضرورة "استعمال المنشآت الرياضية والسياحية بطريقة "عقلانية مدروسة" مع الاخذ بعين الاعتبار "البعد السياحي والرياضي ضمن انجاز المشاريع الاستثمارية من خلال تهيئة المناطق والوجهات السياحية لاحتضان التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية" مشددا أيضا على وجوب "ترقية السياحة والصناعة التقليدية خلال هذه التظاهرات الوطنية منها والدولية بإقامة معارض خاصة بالمنتجات الحرفية .

من ناحيته اعتبر السيد محمد خطاب هذه الاتفاقية بمثابة "خطوة هامة لفائدة الشباب الذي يمثل نسبة 66 بالمئة من التعداد السكاني" منوها بضرورة "التكفل بهذه الفئة في ظل تنامي وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي تمنح لها فرصة الاطلاع على كل التطورات الحاصلة في مختلف الميادين لاسيما في المجالين الرياضي والسياحي".

وذكر بالمناسبة بكل المنشآت الرياضية التي أنجزت لحد الان في الجزائر والمقدرة ب 7396 منشأة رياضية وشبابية على المستوى الوطني داعيا الى "استغلالها بجدية في تحضير المواسم الرياضية الوطنية وكذا التفكير في استقبال رياضيين من الخارج للتربص ومنحهم فرصة التعرف على الثراء السياحي الذي تزخر به البلاد".

واشار السيد خطاب بالمناسبة بأن الجزائر "تأهب لتنظيم العاب رياضية لمنطقة البحر الابيض المتوسط في 2021 بمنطقتي الجزائر العاصمة ووهران مما يستدعي تكاثف جهود القطاعين من اجل انجاح هذه الالعاب وجعلها فرصة للتعريف بالثراء السياحي الزخم والفريد من نوعه الذي تتمتع به المنطقتين.

الكهرباء انطلاقا من طاقات متجددة: تطوير الشبكة و إضفاء مرونة على تسييرها (واج)

أكد باحث بمركز تطوير الطاقات المتجددة، يوم الاثنين بالجزائر، على ضرورة تطوير الشبكة الكهربائية و اضفاء مرونة على تسييرها من أجل ادماج افضل للطاقات المتجددة.

و خلال ندوة حول "ادماج الطاقات المتجددة في الشبكة الكهربائية الوطنية" نشطها على هامش الطبعة ال2 لصالون الكهرباء و الطاقات المتجددة المنظمة من 10 الى 13 فبراير الجاري بالجزائر العاصمة، صرح السيد مسعود خليف قائلا " من الضروري تحقيق تطور جوهري للشبكة الكهربائية الوطنية التي تعتبر بعض نقائصها المرتبطة بالهيكل القاعدية الموجودة و مرونة تسييرها عائقا كبيرا لإدماج انتاج الكهرباء المتجددة".

وبخصوص الهياكل القاعدية أوضح السيد خليف أنه نظرا "لنقص الوسائل الناجعة اقتصاديا على نطاق واسع فان الشبكة الكهربائية تبقى الأنسب للإنتاج الكمي للطاقة الكهربائية اعتمادا على موارد متجددة".

و من ثمة فان "حتمية تطويرها وتوسيعها يبقيان ضروريين للتمكن من تحمل كل كميات الكهرباء التي يصعب تخزينها انطلاقا من طاقات متجددة".

من جهة أخرى، يرى المحاضر أن تركيز تسيير الكهرباء و الانتاج الى غاية التوزيع المخصص حصريا لشركة توزيع الكهرباء و الغاز (سونلغاز) يعتبر "عائقا كبيرا أمام تطوير وادماج الكهرباء المتجددة في الشبكة الوطنية".

في هذا السياق، دعا الباحث الى تحرير المبادرات لفائدة الخواص و اعتماد مرونة أكثر في انتاج و تسيير الكهرباء على المستوى الوطني.

و لدى تأكيده بأن القانون الجزائري لم يسمح بعد للخواص بإنتاج الكهرباء ذات الضغط المنخفض حتى بالنسبة للاستهلاك الشخصي، فقد اعتبر السيد خليف بأن الجزائر "ركزت على مشاريع وطنية كبرى مهمة بذلك مساهمة الزبائن الإقليميين الصغار الذين يمكن أن يشكلوا خيارا حقيقيا لإنتاج الكهرباء بمبادراتهم الخاصة".

وفي هذا السياق اشار الى مثال ألمانيا، التي تعتبر بلدا مرجعيا في مجال الطاقات المتجددة، حيث بلغ الانتاج الاقامي للكهرباء من قبل الخواص انطلاقا من موارد متجددة (لوحات شمسية او هوائية)، قد بلغت 14 جيغاواط سنة 2017، اي ما يعادل كامل الاستهلاك الجزائري في فترة ذروة الاستهلاك خلال فصل الصيف.

وفي هذا الشأن، تأسف لغياب القواعد والنصوص القانونية المسيرة للانتاج وحقن الكهرباء في الشبكة ذات الضغط المنخفض، وكذا "العراقيل البيروقراطية" مثل ترخيص الربط بالشبكة التي تخص زبائن الضغط المتوسط.

واضاف من جهة اخرى ان كل بلد لديه خصوصياته المناخية والتقنية، داعيا الى ادماج الباحثين والمهندسين والتقنيين الجزائريين في اعداد وتحسين الاستراتيجيات الوطنية للطاقات المتجددة.

واشار السيد خليف الى وجود "اختلالات" في دفاتر الشروط التي تم اعدادها في اطار مختلف المناقصات التي تم الاعلان عنها من اجل انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة ومن ثمة تأتي "ضرورة مراجعة بعض بنودها قصد التكييف أفضل مع الواقع".

و يعد هذا الصالون فضاء لعرض اخر الابتكارات في مجال الكهرباء و الطاقات المتجددة، ويهدف ايضا الى تقديم الحلول المبتكرة في انتاج الطاقة، ونقلها وتوزيعها وكذا الحلول المعتمدة في مجال تخزين الإنارة، مما يسمح، باعتماد حلول عملية ومستدامة لمواجهة مختلف المشاكل من بينها تلك المتعلقة بتبذير الطاقة.

كما يطمح الصالون لأن يكون فضاء لتبادل الحلول المبتكرة ومستقبلية لتلبية حاجيات البلد من الطاقة لاسيما تلك المتعلقة بالاقتصاد في استهلاك الكهرباء و مكافحة تقليد المعدات، وكذا تطوير مجال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية و طاقة الرياح).

وتعرف طبعة 2019 لهذا الصالون مشاركة سبعة (7) دول (ألمانيا، وفرنسا، واسبانيا، والصين، وتونس، وتركيا، الى جانب المملكة العربية السعودية) حيث سيبحث المهنيين الجزائريين ونظراءهم الأجانب مختلف الحلول المبتكرة ضد تبذير الطاقة، وكذا الوسائل والحلول لمواجهة تقليد المعدات المتعلقة بمجال الكهرباء والتي قد تتسبب في وقوع حوادث منزلية او صناعية وخيمة.

إنشاء شبكة وطنية للتنبؤ بوقوع الفيضانات (واج)

سيتم إنجاز شبكة وطنية للتنبؤ بوقوع الفيضانات عن طريق إنجاز محطات مزودة بالتكنولوجيا الحديثة توضع على مستوى مختلف المجاري المائية (أودية و أحواض إلخ) المعرضة لهذه الظاهرة، حسبما أكده يوم الاثنين بالعاصمة وزير الموارد المائية حسين نسيب.

وقال السيد نسيب في ندوة صحفية عقب افتتاحه للصالون الدولي الـ15 للتجهيزات التكنولوجية و خدمات المياه بالجزائر العاصمة بحضور عدد من أعضاء الحكومة أنه تم اقتناء 100 محطة أوتوماتكية ذات التكنولوجيا الحديثة التي وضعت على مستوى الأودية و الأحواض المنحدرة و مختلف المجاري المائية الأكثر عرضة للفيضانات للتنبؤ بوقوعها قبل حدوثها بعدة ساعات تفاديا لأي خسائر وذلك في انتظار إنجاز شبكة وطنية لذات الغرض.

وستقوم وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و الهيئة العمرانية على تزويد كل المدن بهذه المحطات للتنبؤ بحدوث الفيضانات، حسب شروح السيد نسيب.

وذكر الوزير أن الجزائر تحصي أزيد من 700 نقطة معرضة للفيضانات، مؤكدا أن أغلبها تم التحكم فيها فيما بقيت بعض النقاط على مستوى من الخطورة وذلك بسبب التقلبات الجوية والتغيرات المناخية التي تعرفها البلاد. كما ذكر في ذات المجال بالاستراتيجية الجديدة التي أنجزتها الوزارة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بخصوص ظاهرة الفيضانات والتي مكنتها من المعرفة الدقيقة لهذه الظاهرة الطبيعية من خلال دراسة معمقة أنجزت على مدار عدة سنوات. وأوضح أنه من أجل التقليل من خطر الفيضانات كان لابد من الاهتمام بالأودية (تهيئتها وتفادي رمي النفايات فيها) مع توسيع طاقة استيعاب قنوات صرف مياه المطار وكذا إعداد مخطط عمراني خاص بكل منطقة من البلاد للوقاية من مخاطر الفيضانات.

قانون النشاطات الفضائية: أساس للبرنامج الفضائي للجزائر بين 2020-2040 (واج)

أكد وزير العلاقات مع البرلمان، محجوب بدة، يوم الاثنين، بالجزائر العاصمة أن مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية، الذي يكرس "الاحتكار الحصري للدولة للنشاطات الفضائية" سيشكل بمجرد إصداره الأساس الذي يستند إليه البرنامج الفضائي المستقبلي لافاق 2020-2040.

وأوضح الوزير في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني، خصصت لعرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية، أن هذا المشروع "يكرس" الاحتكار الحصري للدولة على النشاطات الفضائية ويتكفل بالمسائل المتعلقة بمسؤولية الدولة في حالة وقوع أضرار، مع "تحديد التدابير الواجب اتخاذها في حالة وقوع أجسام فضائية على الاقليم الوطني".

كما يفرض ذات النص القانوني يضيف الوزير "الزامية استحداث سجل وطني لقيد الاجسام الفضائية المطلقة في الفضاء الخارجي"، مشير إلى أن هذا المشروع سيشكل بمجرد إصداره الأساس الذي يستند إليه البرنامج الفضائي المستقبلي 2020-2040 الذي يهدف إلى اتقان و ضمان استقلالية تكنولوجيا الفضاء.

ويمكن-يضيف الوزير- من سد الفراغ القانوني في مجال تنظيم النشاطات الفضائية ترجمة لحرص الدولة على احترام التزاماتها الدولية وتحقيق البعد الاستراتيجي لاستغلال الفضاء الخارجي خدمة لأهداف التنمية المستدامة. كما يسمح ذات المشروع حسب السيد بدة بمراقبة الدولة لنشاطاتها التي قد تحملها المسؤولية الدولية من جهة، و ضمان جدوى واستمرارية هذا النشاط.

وحسب الوزير، يعالج هذا المشروع أيضا المسائل المتعلقة بالتدخل في حالة وقوع كارثة "كما يهدف الى احدث مخططات الوقاية من الاخطار الفضائية التي تحدد مجموع الاجراءات و الاليات المتعلقة باليقظة والانداز، وكذا الوسائل التي تسخر للحد من القابلية للإصابة ازاء الخطر الفضائي والوقاية من الاثار المترتبة في حالة وقوعه". ويندرج ذلك يضيف السيد بدة - تكملة لاحكام القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، و المتعلقة بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في اطار التنمية المستدامة.

ويقع هذا المشروع في 5 فصول و 24 مادة تتعلق بأحكام عامة حول ممارسة النشاط الفضائي في ظل احترام مبادئ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وأمن الاشخاص والممتلكات وحماية الصحة العامة والبيئة واحترام الالتزامات الدولية و احكام اخرى تتعلق باستحداث سجل وطني للأجسام الفضائية المطلقة لدى الوكالة الفضائية الجزائرية والتي تسجل فيها الاجسام التي تطلق في الفضاء الخارجي و تكون الجزائر دولة اطلاقها.

كما يتضمن احكاما اخرى تتعلق بتكريس مجموعة من الاجراءات للوقاية من الاخطار الفضائية وتسيير الكوارث، و احكام متعلقة بالتعويض عن الاضرار و مسؤولية الدولة عن نشاطاتها الفضائية.

ويتضمن ايضا اتخاذ التدابير التحفظية من طرف مصالح الامن المختصة عن كل جسم فضائي او أحد العناصر المكونة له و ضرورة اعلام الوكالة الفضائية الجزائرية و الامين العام للامم المتحدة و الدولة المطلقة عن كل جسم فضائي تم اكتشافه في اقليم الدولة الجزائرية ,مع حفظ حقوق الضحايا واصلاح الاضرار.

ويتضمن ايضا احكام نهائية لا سيما المتعلقة منها بالنشاطات الفضائية الخاصة باحتياجات الدفاع الوطني .

من جانبها اعتبرت لجنة التربية و التعليم العالي والبحث العلمي و الشؤون الدينية في تقريرها التمهيدي حول هذا المشروع ان الفضاء اصبح معيارا جديدا " لقياس قوة ومقدرات الدول في جوانبها الاستراتيجية والعسكرية و المدنية".

كما اكد التقرير ان الجزائر اولت اهمية لهذا المجال من خلال انشاء سنة 2002 " الوكالة الفضائية الجزائرية " للاضطلاع بتنفيذ سياسة الدولة في مجال الفضاء , حيث اولت اهتماما خاصا لنشاطات البحث العلمي " .

ويتضح ذلك من خلال التخصيصات الميزانية وتعزيز الاطر المؤسساتية و التنظيمية للبحث العلمي بصفة عامة والانشطة الفضائية بصفة خاصة .

جامعة قلمة: إنشاء حاضنة لمشاريع التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2019(واج)

سيتم خلال السنة الجارية (2019) إنشاء حاضنة لمشاريع التعليم العالي والبحث العلمي بجامعة قلمة بهدف التكفل بتجسيد نتائج البحوث والأفكار التي يقدمها طلبة و أساتذة باحثون، حسبما أفاد به يوم الاثنين رئيس الجامعة، صالح العقون.

وأوضح ذات المسؤول لواج بأن الجامعة طلبت رسميا مرافقة مكتب العمل الدولي في إثراء هذا الهيكل الجديد بالتجارب والخبرات من خلال الخبراء التابعين له مبرزاً بأن جامعة قلمة لديها عدة أنشطة مع ذات المكتب على غرار مشروع "توظيف" و نادي البحث عن الشغل من أجل دمج خريجي الجامعة في سوق العمل.

وأضاف ذات المصدر أن مشروع الحاضنة التي سيتم توطئتها داخل الجامعة سيسمح في مرحلة أولى بالتكفل الجدي بإنتاجات الباحثين الناشطين عبر 24 مخبر بحث معتمد حاليا بجامعة 8 ماي 1945 في مختلف التخصصات إضافة إلى بلورة وتجسيد كل الإنتاجات العلمية الأخرى التي يقدمها الطلبة في بحوث التخرج بعد الماستر.

وأشار رئيس الجامعة إلى أن حاضنة المشاريع ستعمم لتشمل كل الأفكار والمشاريع التي يتم إنتاجها على الصعيدين المحلي والوطني من خلال بلورتها وتمكين أصحابها من تجسيدها مبرزاً بأن هذا الفضاء سيكون " حلقة وصل بين الجامعة و محيطها الاقتصادي والاجتماعي " وحسب رئاسة الجامعة فإن المساعي جارية حاليا من أجل وضع خطط جديدة و آليات فعالة لترقية فضاء المقروئية والرقمنة في الوسط الجامعي لتقديم المعلومة الصحيحة في سياق الانفتاح على المحيط الخارجي الوطني والعالمي وهو ما تم مناقشته اليوم في لقاء تنظيبي بين رئيس الجامعة ومختلف المصالح الإدارية التابعة لذات الجامعة.

مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية:

انشاء سلطة الامان و الامن النوويين سيسمح بتعزيز الرقابة (واج)

أكد محافظ الطاقة الذرية، رمكي مرزاق اليوم الاثنين بالجزائر على أهمية مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية خاصة في جانب المراقبة من خلال اقتراح انشاء سلطة الأمان و الأمن النوويين و ادراج تدابير عقابية ضد مخالفات التنظيم الساري المفعول في هذا المجال.

وأوضح السيد رمكي في جلسة استماع للجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس الشعبي الوطني في إطار دراسة مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية انه في الوقت الحاضر تمارس محافظة الطاقة الذرية صلاحيات الرقابة التنظيمية على الأنشطة النووية المدنية كما تضطلع أيضا بمهام البحث وتطوير التطبيقات المرتبطة بها.

كما اشار الى ان المحافظة تعنى بمنح التراخيص لأي شركة أو شخص طبيعى للقيام بنشاط ينطوي على مواد نووية مدنية أو مصادر مشعة مبرزا إلزامية الحصول على وثيقة من محافظة الطاقة الذرية بالنسبة لمستوردي الحديد و الحبوب وحتى مسحوق الحليب يؤكد من خلالها عدم وجود اثار للنشاط الاشعاعي للسماح بإخراج هذه المنتجات من الموانئ.

وتابع في ذات الاطار يقول ان هيئته تقوم برقابة صارمة على عمليات استيراد و استعمال المصادر المشعة قائلا : " لا يمكن لهيئة خاصة او عمومية ان تمارس نشاطها (نشاط ينطوي على مواد نووية و مصادر مشعة) دون الحصول على رخصة من محافظة الطاقة الذرية".

وفي المجال الصحي ، اكد انه " ليس هناك اي عيادة خاصة او عمومية تعمل بمعزل عن الرقابة فيما يخص استخدام المنتجات الاشعاعية ".

ولكن- حسب ذات المسؤول- فان المحافظة لا تملك صلاحيات فرض عقوبات او اجراءات ردعية و انما تقوم بدور المراقبة و الاخطار او الابلاغ في حالة تسجيل مخالفات او عدم مراعاة احكام الامن و الامان النوويين .

وفي هذا السياق ، ابرز اهمية انشاء سلطة الامان و الامن النوويين التي يقترحها مشروع القانون المتعلق بالطاقة الذرية و التي من شأنها ان تعزز الرقابة على الأنشطة التي تنطوي على مواد نووية و مصادر مشعة الى جانب ادراج اجراءات عقابية صارمة.

و حسب ما جاء في مشروع القانون فانه " تماشيا مع أنجع الممارسات الدولية يجب فصل وظيفة الرقابة التنظيمية عن الوظائف الأخرى (الترويج و التطوير) و بالتالي يصبح من الضروري انشاء سلطة حكومية لها الصلاحيات اللازمة و الاستقلالية المطلوبة و تزويدها بالوسائل اللازمة لضمان نجاحها في مهامها. و لا يمكن ضمان هذه المعايير الا بإنشاء هذه السلطة بموجب القانون".

كما اكد على ان الامان و الامن النوويين و الحماية من الاشعاع يمثلون حجر الزاوية في نظام الحماية من المخاطر النووية و الاشعاعية مشيرا الى ان هذه الجوانب تغطي جميع مراحل الأنشطة النووية التي تستخدم المواد النووية و مصادر الاشعاع المؤين.

وترتكز المبادئ المتعلقة بالأنشطة النووية التي تستخدم المواد النووية و مصادر الاشعاع المؤين على افضل الممارسات المعتمدة علميا في هذا المجال و الادوات القانونية الدولية التي انضمت اليها الجزائر، حسب ما جاء في مشروع القانون. كما ينص مشروع القانون على الزامية الحصول على " اذن مسبق قبل ان تتمكن اي شركة او فرد من القيام بنشاط ينطوي على مواد نووية مدنية و مصادر مشعة".

و تضمن مشروع القانون احكاما جزائية من خلال دمج التدابير القسرية و الرادعة اللازمة في حالة انتهاك احكام القانون و الالتزام بالأدوات القانونية المتعددة الاطراف التي انضمت اليها الجزائر.

و حسب ما جاء في المادة 128 من مشروع القانون فانه "علاوة على ضباط الشرطة القضائية ، يخول لمفتشي السلطة التفتيش و معاينة مخالفة احكام القانون و يمكن لمفتشي السلطة في اطار ممارستهم لمهامهم طلب مساعدة القوة العمومية".

و يقترح ذات المشروع فرض عقوبات ادارية تتمثل في الاعذار و السحب المؤقت للترخيص و السحب النهائي للترخيص في حالة عدم مراعاة احكام الامن و الامان النوويين ، حسبما جاء في المادة 130 من نص مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية الى جانب اقتراح عقوبات جزائية تتمثل في دفع غرامات متفاوتة تصل الى حد السجن. من جهة اخرى ، اشار السيد رمكي الى ان مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية المدنية يهدف الى تحديد الاطار التشريعي و التنظيمي للأنشطة المتصلة بالبحث و الاستخدام السلمي للطاقة النووية و انتاجها في ظل احترام الالتزامات التي انضمت اليها الجزائر.

كما يهدف الى ضمان صحة الانسان و البيئة و الاجيال المقبلة من المخاطر المحتملة المتعلقة باستخدام الاشعاع المؤين وفقا لمبادئ الحماية من الاشعاع و السلامة و الامن النوويين.

و يقترح مشروع القانون ايضا انشاء مجلس استشاري يهدف الى اصدار اراء السلطة التنفيذية بشأن السياسة و الاستراتيجية الوطنية لتطوير التطبيقات النووية المدنية و جدوى الانضمام الى الادوات القانونية الدولية . تجدر الاشارة الى ان انشغالات نواب لجنة الشؤون الاقتصادية تمحورت أساسا حول تعزيز الرقابة و التفتيش على الأنشطة التي تنطوي على مواد نووية و مصادر مشعة سواء في المجال الصحي او الصناعي.

789«منطقة مهددة بالفيضانات.. وحماية المدن قبل 5 ساعات من غرقها»(النهار أونلاين)

قال إنه تم اقتناء 100 محطة أوتوماتيكية تكنولوجية لرصد الفيضانات.. نسيب:

11». من المياه المخزنة في السدود تحولت إلى أحوال وسيتم تطهيرها»

كشف وزير الموارد المائية، حسين نسيب، أن مصالح دائرته الوزارية قد تمكنت من إحصاء 789 نقطة على المستوى الوطني مهددة بالفيضانات.

مشيرا إلى أن هذه المناطق قد تم رصدها بعد إعادة تعيين الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الفيضانات بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي.

وأكد نسيب خلال الندوة الصحافية التي نظمها، أمس، على هامش الطبعة الخامسة عشر للصالون الدولي للتجهيزات، الذي تم تنظيمه بقصر المعارض الدولي.

بأنه تم رصد ما يقارب الـ800 نقطة مهددة بالفيضانات على المستوى الوطني.

ستستفيد من الإجراءات التي تندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الفيضانات، مؤكدا بأن التغييرات المناخية التي طرأت خلال السنوات القليلة المنصرمة.

فرضت تغيير المخططات التقليدية لمواجهة هذه الظاهرة الطبيعية التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على المدن الجزائرية. وفي هذا الإطار، قال نسيب إن كل المدن والمناطق المعنية سيتم تجهيزها بأليات حديثة للتنبؤ.

وعلى رأسها اقتناء 100 محطة أوتوماتيكية تكنولوجية وحديثة لرصد الفيضانات.

حيث سيتم تنصيبها في المناطق المعنية بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية، وهو ما سينبثق عنه شبكة وطنية للتنبؤ المسبق بالفيضانات.

وأكد نسيب في سياق حديثه، أن هذه الشبكة ستسمح بمنح المعلومة للمواطنين والسلطات المحلية.

إضافة إلى كل التنبؤات حول الفيضانات قبل 5 ساعات من حدوثها، مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة ومنع حدوث خسائر مادية كبيرة وخسائر في الأرواح.

وفي ذات السياق، أضاف المسؤول الأول عن قطاع الموارد المائية بأن القطاع استفاد من 400 مليار دينار سنة 2018.

تم استغلالها كلها في مناقصات وطنية لإنجاز مشاريع وتطبيق استراتيجية الدولة في القطاع، والتي تم تحضيرها بناء على تعليمات رئيس الجمهورية.

وفي شق آخر، قال نسيب إن شهر مارس المقبل سيشهد انطلاق الأشغال الخاصة بمحطتين كبيرتين لتحلية المياه. في كل من زرادة غرب الجزائر العاصمة وولاية الطارف، حيث ستضمن المحطة الأولى تزويد كل سكان غرب العاصمة والبلدية بالمياه الشروب إلى غاية 2030.

فيما ستضمن المحطة الثانية تزويد ولاية الطارف وتبسة وسوق أهراس بالمياه، خاصة وأن هذه المناطق تعتبر جد ناقصة من حيث توفير المورد المائي.

وأضاف أن هذين المشروعين سيكونان جاهزين بعد 24 شهرا على أقصى تقدير.

إذ سيرفعان من نسبة استغلال مياه البحر للشرب من 17 إلى 25 من المئة من كمية المياه الموفرة للشرب.

وهو ما يوفر للجزائر أريحية كاملة واستقلالية عن الظروف المناخية، خاصة مع تحويلات المياه الجوفية من الجنوب إلى الهضاب والمياه المخزنة في السدود.

كما كشف نسيب بأن كل المشاريع والدراسات تم منحها لشركات وطنية كبرى، سواء عمومية أو خاصة.

وعلى رأسها تطهير السدود وإزالة الأوحال، حيث تمثل الأوحال 11 من المئة من المياه المخزنة في السدود.

محجوب بدء:

300 قانون أسس للدولة الحديثة في 20 سنة (الوسط)

ثمن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان محجوب بدء، إعلان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، التقدم لعهدة رئاسية جديدة «تلبية لمطلب الشعب ومناضلي الافلان، الذين تمسكوا باستمراره في حكم البلاد». وأشار في تصريحات للصحافة على هامش جلسة عرض مشروع قانون المحدد للأنشطة الفضائية، أن «الافلان وشركاءه السياسيين ملتفون ومستعدون لإنجاح استحقاق 18 أفريل القادم»، مؤكدا بأن الرئيس بوتفليقة، يملك نظرة في تسيير البلاد بعد هذا الموعد.

ودافع بدء، عن حصيلة الرئيس من خلال الاستشهاد بعدد النصوص القانونية التي صدرت في ظرف 20 سنة الأخيرة في جميع المجالات، حيث أحصى 300 «نص قانوني أسس للدولة الجزائرية الحديثة»، مستحضرا أهم هذه النصوص المتمثلة في قانون السلم والمصالحة الوطنية «الذي زرع الأمن والاستقرار في البلاد».

زيارة وزير الصناعة والمناجم إلى البويرة

إطلاق مشروع مصنع لإنتاج المواد الصيدلانية (المساء)

وضع وزير الصناعة والمناجم يوسف يوسف، خلال زيارته أمس، لولاية البويرة، حجر الأساس لإنجاز مصنع المواد الصيدلانية "لبيوفارم" بالمنطقة الصناعية بوادي البردي، كما وقف على عدة مشاريع تخص مجالات الصيدلة، مواد البناء والصناعات الغذائية والرقمنة تم إنجازها بهذه الولاية التي تتوفر على 19419 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تساهم بنسبة 8 بالمائة في مستوى النمو، داعيا بالمناسبة إلى التوجه نحو إنتاج المواد الأولية للتحرر من قبضة الإستيراد قبل ولوج عالم التصدير.

ووقف وزير الصناعة والمناجم بالبويرة، على عدة مشاريع جديدة من أصل 38 مشروعاً دخل حيز الإنتاج بالولاية، وهي المشاريع التي ساهمت في خلق أزيد من 2000 منصب شغل تضاف إلى 78 مشروعاً آخر تم إنجازها بالمنطقة الصناعية

القديمة، ووفرت أزيد من 7688 منصب عمل وذلك من مجموع 1027 ملف إستثماري مودع على مستوى الولاية تم منها قبول 286 ملفا، فيما تم منح التراخيص للانطلاق بالنسبة ل202 مشروع .
وعاين الوزير، بالمناسبة مشروع مركب الدواجن والبيض "بالي" الواقع ببلدية الهاشمية، الذي فاقت قيمة إستثماره 15 مليون دولار، وسمح بخلق 500 منصب عمل مباشر وأكثر من 1500 منصب غير مباشر، في انتظار مرحلة التوسيع التي سترفع من طاقة الإنتاج وتسمح بتصدير الفائض نحو الخارج.
وبالعجبية زار وزير الصناعة والمناجم، مصنع الجبس الذي حقق إنتاجا فاق 2 مليون و600 ألف طن خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2018، وتم إنشاؤه في 2002 في إطار شراكة بين مجمعي "كوسيدار" و«لافارج»، حيث حث الوزير، على ضرورة الانتقال إلى مرحلة الصناعات المشتقة من الجبس لتطوير الإنتاج.
بعدها تفقد الوزير، المؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية، حيث استمع إلى عرض حول الطاقة الإنتاجية للمصنع الذي استطاع في 2018، تطوير قرابة 10 منتوجات جديدة مع التحضير لإطلاق منتوجات أخرى خلال السنة الجارية، فيما دعا الوزير، مسؤولي المصنع إلى التوجه نحو صناعة المواد الأولية في مرحلة تحضيرية لولوج عالم التصدير مع الحرص على خفض تكاليف الإنتاج.

معهد مشترك للتكوين في الصناعات الإلكترونية

اتفق وزير الصناعة والمناجم السيد يوسف يوسف، مع الصناعيين الوطنيين (العموميين والخواص) الناشطين في مجال الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية أول أمس، على إنشاء معهد مشترك للتكوين في مهن الصناعات الإلكترونية واستحداث جمعية تضم مختلف الفاعلين في هذه الشعبة .وخلال اجتماع عقده بمقر الوزارة مع هؤلاء الصناعيين من أجل معاينة تطور هذه الشعبة، تمت مناقشة العديد من المسائل، خاصة منها المتعلقة بقدرات وإمكانيات الصناعة الوطنية في شعبة الالكترونيات ونسب الإدماج الصناعي المتوصل إليه حاليا والصعوبات التي يواجهها المتعاملون الاقتصاديون، فضلا عن استماع اقتراحات العديد من الصناعيين .
وبعد استماعه لمختلف التدخلات أعرب السيد يوسف، عن حرصه على ضمان مرافقة أكبر للصناعيين في هذه الشعبة، وتخفيف الإجراءات الإدارية المرتبطة بمسارات الإنتاج وأجال دراسة الملفات الخاصة بنشاطات تركيب أجزاء المنتجات "سي كا دي" و "أس كا دي".

بنوك /مالية/تأمينات

تعاون وشراكة

تجارة

تراجع محسوس في العجز التجاري خلال العام 2018 (واج)

بلغ عجز الميزان التجاري للجزائر 5ر03 مليار دولار خلال سنة 2018 ، مقابل عجز بلغ 10ر87 مليار دولار خلال سنة 2017، متراجعا بـ4ر84 مليار دولار (53ر73 - بالمائة)، حسب ما علمت واج لدى الجمارك.

وارتفعت الصادرات خلال 2018 الى 41ر168 مليار دولار، مقابل 35ر191 مليار دولار سنة 2017، بزيادة قدرها 5ر977 مليار دولار (16ر98 + بالمائة)، حسب المعطيات المؤقتة للمركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك. وفيما يتعلق بالواردات، فقد قدرت ب 46ر197 مليار دولار سنة 2018، مقابل 46ر059 مليار دولار خلال سنة 2017، بارتفاع قدره 138 مليون دولار (0ر3 + بالمائة).

وغطت الصادرات 89 بالمائة من الواردات خلال سنة 2018 ، مقابل 76 بالمائة خلال العام 2017. وقدرت قيمة صادرات المحروقات والتي مثلت اهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج بنسبة (93,13 بالمئة من إجمالي الصادرات) ب 38ر338 مليار دولار مقابل 33ر261 مليار دولار سنة 2017، مرتفعة ب5ر077 مليار دولار (15ر26+ بالمائة).

أما الصادرات خارج المحروقات فما تزال هامشية، حيث مثلت 6,87 بالمائة من المبلغ الاجمالي للصادرات، لتقدر ب 2,83 مليار دولار في 2018 رغم ارتفاعها ب46ر63 بالمائة مقارنة بسنة 2017.

وتتشكل الصادرات خارج المحروقات من المنتجات نصف المصنعة بحوالي 2ر24 مليار دولار سنة 2018 مقابل 1ر41 مليار دولار في 2017 (59 + في المائة) والسلع الغذائية ب373 مليون دولار مقابل 349 مليون دولار (6ر88+ بالمائة)، والمواد الخام ب 92 مليون دولار مقابل 73 مليون دولار (26ر03 في المائة) و التجهيزات الصناعية ب 90 مليون دولار مقابل 78 مليون دولار (15ر4+ في المائة) ومواد استهلاكية غير الغذائية ب33 مليون دولار مقابل 20 مليون دولار (65 + في المائة) و مواد التجهيز الفلاحي 0,30 مليون دولار مقابل 0,29 مليون دولار.

== واردات: ارتفاع طفيف في فاتورة المواد الغذائية وتراجع في فاتورة الوقود==

وفيما يتعلق بالواردات، شهدت فاتورة المنتجات الطاقوية و الزيوت (بما فيها الوقود) ومواد التشحيم تراجعا ملحوظا حيث بلغت 1ر015 مليار دولار في 2018 مقابل 1ر992 مليار دولار في 2017 متراجعة ب 977 مليون دولار (49ر05- بالمائة)، حسب بيانات الجمارك.

ونفس المنحى التنازلي عرفته واردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية و المواد النصف مصنعة خلال فترة المقارنة سلفة الذكر.

و بلغت فاتورة واردات التجهيزات الفلاحية 563 مليون دولار في 2018 مقابل 611 مليون في 2017 متراجعة ب (7ر86- بالمائة).

أما مواد التجهيز الصناعية فقد تم استيرادها بقيمة 13ر43 مليار دولار مقابل 13ر99 مليار دولار (4ر02- بالمائة). وتراجعت بدورها واردات المواد النصف المصنعة الى 10ر96 مليار دولار مقابل 10ر98 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 0ر24 - بالمائة.

و من جهة اخرى، تفيد احصائيات الجمارك ان واردات مجموعات المنتجات الغذائية و المنتجات الخام و منتجات الاستهلاك غير الغذائية سجلت ارتفاعا في 2018.

وسجلت فاتورة واردات المنتجات الغذائية ارتفاعا طفيفا لتقدر ب8ر573 مليار دولار مقابل 8ر438 مليار دولار (1ر6+ بالمائة).

وفيما يتعلق بمجموعة المنتجات الخام ، ارتفعت الواردات الى 1ر898 مليار دولار مقابل 1ر527 مليار دولار (24ر3+ بالمائة). اما فاتورة واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية بلغت 9ر75 مليار دولار مقابل 8ر511 مليار دولار (14ر63+ بالمائة).

وبالنسبة لنمط تمويل الواردات، فمن أصل 46ر197 مليار دولار من المواد المستوردة، تم دفع مبلغ 27ر52 مليار دولار نقدا من اجمالي المواد المستوردة اي نسبة 59ر56 بالمائة من المبلغ الاجمالي.

وقد مولت القروض الواردات بمبلغ 16ر9 مليار دولار (36,6 بالمئة)، بينما تم تمويل الباقي عن طريق وسائل اخرى بما قيمته 1ر767 مليار دولار (3ر82 بالمائة) و عن طريق حسابات العملة الصعبة الخاصة بالاستيراد بما قيمته سبع (7) مليون دولار (0ر02 بالمائة).

== ايطاليا تحافظ على صدارة قائمة الزبائن و الصين أول ممون ==

و فيما يخص الشركاء التجاريين للجزائر، حافظت ايطاليا على صدارة قائمة الزبائن بينما ضلت الصين اول ممون في 2018.

وهكذا فان قائمة اهم الزبائن الخمس للجزائر تتمثل في ايطاليا ب 6ر127 مليار دولار ما يمثل (9ر14 بالمائة من مجموع صادرات الجزائر) متبوعة بإسبانيا ب 5 مليارات دولار (15ر12 بالمائة)، فرنسا ب 4ر6 مليار دولار (25ر11 بالمائة) ثم الولايات المتحدة الامريكية ب 3ر86 مليار دولار (4ر9 بالمائة) ثم بريطانيا ب 2ر8 مليار دولار (7ر6 بالمائة).
و بالنسبة للممومين الرئيسيين للجزائر، لاتزال الصين تحتل المرتبة الاولى ب 7ر85 مليار دولار (17 بالمائة من اجمالي الواردات الجزائرية) متبوعة بفرنسا ب 4ر78 مليار دولار (35ر10 بالمائة) تلتها ايطاليا ب 3,65 مليار دولار (91ر7 بالمائة) و اسبانيا ب 3ر53 مليار دولار (65ر7 بالمائة) و المانيا ب 3ر18 مليار دولار (88ر6 بالمائة).

أهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2018 (مؤطر)

هذه قائمة أهم الدول الممونة للجزائر وقيمة الواردات الجزائرية من هذه الدول خلال 2018 , وكذا تطورها (انخفاضا و ارتفاعا) مقارنة بسنة 2017.

المصدر: (المركز الوطني للإرسال و نظام المعلومات التابع للجمارك)

الدولة	القيمة	تطور
(مليون دولار)		
-الصين	7.850	-5,77%
-فرنسا	4.781	+11,08%
-ايطاليا	3.653	-2,87%
-اسبانيا	3.535	+12,7%
-المانيا	3.179	-1,64%
-تركيا	2.310	+14,87%
-الارجنتين	1.892	+24,4%
-الو.م.أ	1.628	-10,55%
-الهند	1.299	+31,88%
-كوريا الجنوبية	1.208	-28,61%
-البرازيل	1.202	-12,65%
-روسيا	911	-25,45%
-السعودية	698	+31,45%
-بولونيا	667	+45,63%
-بلجيكا	617	+2,83%

المجموع
الفرعي: 35.430
المجموع: 46.197

أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2018 (مؤطر)

فيما يلي قائمة أهم الدول من زبائن الجزائر وقيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول خلال سنة 2018 , وكذا تطورها (انخفاض او ارتفاعا) مقارنة بسنة 2017.
المصدر: (المركز الوطني للإرسال و نظام المعلومات التابع للجمارك)

الدولة (مليون دولار)	القيمة	التطور
إيطاليا	6.127	+8,7%
اسبانيا	5.002	+21,7%
فرنسا	4.631	+4,4%
الولايات المتحدة	3.857	+11%
بريطانيا	2.771	+72,3%
تركيا	2.318	+26%
هولندا	2.250	+18%
البرازيل	2.248	+5,5%
الهند	1.622	+85,8%
الصين	1.311	+89,2%
كوريا الجنوبية	1.264	+41,5%
بلجيكا	1.225	+32,8%
البرتغال		
	1.111	+16,1%
تونس	952	+26,2%
المغرب	653	+45,7%

المجموع الفرعي : 37.342
المجموع : 41.168

يقظة إعلامية